

وفي أوائل ١٩٧٢ ، قدر رئيس بلدية غزة السابق رشاد الشوا عدد العاملين في إسرائيل بـ ٣٠٤٠٠٠ غزاوي (١٥٢). وإذا كان تقديره صحيحا ، فان نصف الرجال المستخدمين في غزة يعملون في إسرائيل .

وتخطط سلطات الاحتلال بوضوح لزيادة استخدام الغزاويين في إسرائيل فسي السنوات القادمة . وقد جاء في تقرير للصحيفة الاسرائيلية « دافار » ان السلطات العسكرية قد أعدت خططا مفصلة لقطاع غزة تشمل الفترة حتى عام ١٩٨٥ . ومع وضع الهجرة ، التي يتوقع ان تكون صغيرة ، بعين الاعتبار تقدير قوة العمل عام ١٩٨٥ بحوالي ١٠٦٤٠٠٠ ذكر و ١٥٤٠٠٠٠ أنثى و ١٩٤٠٠٠٠ غير محدد الجنس . ومن بين هؤلاء « سيوجه الى العمل في إسرائيل ٩٠٤٠٠٠٠ على الاقل ، تبعا لاقوال ضابط الاركان المسؤول عن الاحصاءات تزفا جانوت » (١٥٤) .

لقد أكد الارتفاع في الاستخدام في قطاع غزة ، والارتفاع في مستوى المعيشة والذي جاء الى حد كبير نتيجة عنه ، نظرة سلطات الاحتلال الفائلة بأنه يمكن حل مشكلة اللاجئين ، في جزئها الاعظم ، من خلال جر لاجئي وسكان غزة ضمن البروليتاريا الاسرائيلية . ويستطيع الاسرائيليون الاشارة الى حقيقة ان عمال غزة قد جذبوا للعمل في إسرائيل بالرغم من شن الفدائيين هجمات مسلحة على الرجال الذاهبين الى اعمالهم في إسرائيل في محاولة لمنعهم عن ذلك . ويناقتش الاسرائيليون بأن اجور الغزاوي العامل في إسرائيل أعلى منها في غزة بنسبة ١١٠ ٪ (١٥٥) . وتشكل الـ ٢٢ مليون ليرة اسرائيلية التي يحصلها الغزاويون كأجور في إسرائيل عام ١٩٧٠ حوالي ١٠ ٪ ناتج غزة الاجمالي لنفس العام (١٥٦) . وفي السنة المالية ١٩٧٢ ، ارتفعت اجور الاعمال في إسرائيل حوالي ٦٠٠ ٪ ، وحصل عمال غزة في إسرائيل على ١٢٠ مليون ليرة اسرائيلية* .

وعلى اي حال ، في مجرى محاولة إسرائيل لـ « حل » المشاكل القديمة بعلاقتها مع شعب غزة — وضع اللاجئين واملق البطالة — من خلال عرض حل هو بالاساس لصالح المستخدمين الاسرائيليين ، فان الحكومة الاسرائيلية ، في الواقع ، تخلق تناقضات جديدة . فالرجل القادم من غزة ويعمل في إسرائيل يعرف أنه يعامل بشكل أسوأ كثيرا مما يعامل به عامل اسرائيلي ، وأنه ما يزال لا يحصل ما يكفي لاعالة عائلته على أساس مستوى معقول وان الظروف التي عليه ان يعمل ضمنها هي ظروف غير انسانية .

« في تل ابيب ، وخلال السنوات الخمس الاخيرة كان [العمال] العرب ينامون في الاقنية — لماذا تغيبب ذلك ؟ » هذا ما اعترف به موشيه دايان (١٥٨) . يمكث الاف العمال من غزة خلال الليل في إسرائيل « بصورة غير مشروعة » غالبا لان مصاريف النقل والوقت الى بيوتهم يمنعهم عن ذلك . وقد تلقى البوليس والحكم العسكري تعليمات باتحاد اجراءات مشددة بحق العمال العرب الفلسطينيين « الاتين من المناطق [والذين] ينامون في الليل قرب أماكن عملهم في اقبية البنايات التي يجري انشاؤها ،

* ولكنهم اتفقوا ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية ، اي حوالي ثلث اجورهم في إسرائيل ، على الطعام وربما غرفة وضرائب ومشتريات ومصاريف اخرى .